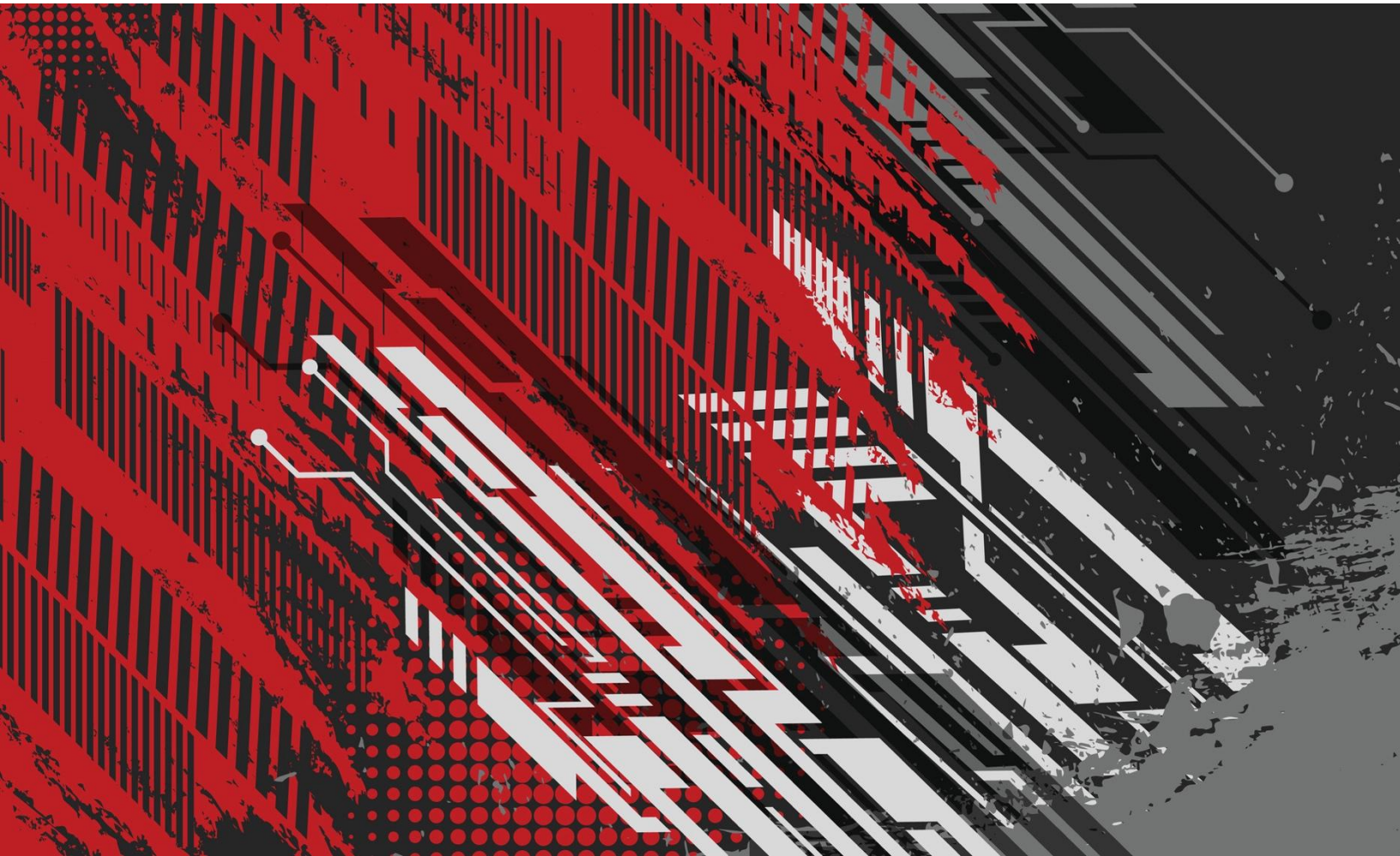


القطاع الخاص في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية

ستار الخفاجي

22 تشرين الأول 2026



القطاع الخاص في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية

القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي تملكه وتديره جهات غير حكومية مثل الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة، ويهدف في الغالب إلى تحقيق الربح من خلال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات في إطار السوق. وبكلمة أخرى يُعرّف القطاع الخاص بأنه مجموعة الأنشطة والمشروعات الإنتاجية والتجارية والخدمية التي تعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتعمل وفق آليات العرض والطلب.

الا ان مفهومه يختلف باختلاف النظريات الاقتصادية. المفهوم الرأسمالي هو كما اشرنا اعلاه؛ اما في المفهوم الماركسي فيعرف بانه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حيث تتركز هذه الوسائل بيد الرأسماليين الذين يوظفون العمال لإنتاج السلع والخدمات وانه يمثل احد اهم مظاهر النظام الرأسمالي والذي يؤدي الى التفاوت الطبقي والصراع بين الطبقات. وعليه فان الاختلاف الجوهرى بين المفهومين يتمثل في النظرة الى الملكية الخاصة ودورها في الاقتصاد.

سيتركز بحثنا على الوضع الحالي للقطاع الخاص في العراق.

مرّ القطاع الخاص في العراق بعدة مراحل تاريخية تأثّر خلالها بالتحوّلات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، ويمكن تتبّع تطوره في ضوء طبيعة الظروف التي ميّزت كل مرحلة. ففي مرحلة تأسيس الدولة العراقية، نشأ القطاع الخاص في إطار اقتصاد يعتمد أساساً على الزراعة، حيث برزت فئة من التجار وأصحاب الحرف إلى جانب ظهور بعض الصناعات البسيطة. وقد كان دور الدولة في النشاط الاقتصادي خلال هذه المرحلة محدود نسبياً.

ولكن بعد ثورة 14 تموز واتجاه الدولة لتوسيع دورها الاقتصادي وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الذي وضع حداً للإقطاع وحدّ من تركيز الملكية وتعزيز القطاع العام تراجع دور القطاع الخاص نسبياً.

وفي 14 تموز 1964 صدرت قوانين لتأميم شركات القطاع الخاص بصورة مفاجئة أذهلت جميع الأوساط السياسية بدون استثناء حتى الوزراء الجالسين في القمة مما أدى إلى انتقال عدد كبير من الشركات والمصارف والمنشآت الى ملكية الدولة وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي للقطاع الخاص.

وبعد وصول البعث الى السلطة عام 1968 تعزز دور الدولة ولاسيما بعد تأميم النفط عام 1972 وتوسع القطاع العام وتقلص دور القطاع الخاص وانحصر نشاطه في مجالات محدودة.

وفي الثمانينيات والتسعينيات تأثر القطاع الخاص، حاله كحال الوضع الاقتصادي العام، بالحروب والعقوبات والحصار، وتراجعت بشكل كبير قدرات القطاع الخاص الإنتاجية. أما بعد عام 2003 فلقد تحول النظام الاقتصادي من اقتصاد مركّز بيد الدولة إلى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي إلا أن القطاع الخاص واجه تحديات ومعوقات والتي حدثت من دوره في التنمية الاقتصادية ومن هذه التحديات:

- تدهور الوضع الأمني والإرهاب والعنف وعدم الاستقرار السياسي مما أدى الى غلق العديد من المشاريع.
- هيمنة الاقتصاد الريعي واستمرار اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية مما حد من الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.
- ضعف البنية التحتية حيث عانى القطاع الخاص من مشاكل مزمنة من الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات.
- البيروقراطية والفساد المالي والإداري.
- هجرة رؤوس الأموال والكفاءات الصناعية الى خارج العراق.
- تعرض رجال الأعمال الى الابتزاز مما دفع الكثير منهم الى تصفية أعمالهم ونقلها خارج العراق.
- ضعف النظام المصرفي وعدم كفاءة القروض للمشاريع الخاصة.
- اغراق الاسواق بالسلع المستوردة من المنتجات الزراعية والصناعية.
- ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

خطوات لإنعاش وتطوير القطاع الخاص

إن المنظمات الاقتصادية الدولية وأكثرها نفوذاً وتأثيراً بما فيها البنك الدولي تؤكد على أهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتعتبرها استراتيجية للحد من الفقر وتحسين

مستوى المعيشة حيث يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً وبشكل متزايد كمحرك للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتوفير السلع والخدمات بالإضافة لتوليد إيرادات ضريبية لتمويل البنية التحتية. وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى وما صاحبه من اختلالات هيكلية متأصلة فإن القطاع الخاص ضعيف ومتخلف. النهوض بالقطاع الخاص نقترح ما يلي:

● دور الدولة والشراكة مع القطاع الخاص:

ان الاقتصاد العراقي في ظرفه الحالي احوج ما يكون الى دور اقتصادي للدولة وتسهيل عمليات الشراكة، وكما يرى الكسندر غيرشينكرون في كتابه التخلف الاقتصادي في المنظور التاريخي، بان دور الدولة وتدخلها في إنعاش القطاع الخاص بوصفه الية لتعويض النواقص وضعف الوضع الاقتصادي ويؤكد كونه ليس بديلاً عن القطاع الخاص وذلك من خلال بناء البنية التحتية مثل الكهرباء والطرق والموانئ وشبكات الطاقة وتوفير التمويل وتقديم الحوافز الضريبية والاستثمار في التعليم والتدريب وكل ذلك ليس معناه سيطرة الدولة بل تهيئة الظروف التي يمكن للقطاع الخاص من النمو والإنتاج وخاصة في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية. كما يؤكد البنك الدولي أن الشراكات الناجحة تتطلب أطراً قانونية ومؤسسية سليمة، وآليات شفافة لاختيار المشاريع وتوزيعاً ملائماً للمخاطر، ورقابة فعالة، فالتعاون وحده لا يضمن تحقيق نتائج اقتصادية أو اجتماعية أفضل.

ان التكامل بين القطاعين العام والخاص آلية بالغة الأهمية لتعزيز التنمية الاقتصادية؛ إذ لا تعتمد فعالية هذا التكامل على هيمنة أحد القطاعين على الآخر، بل على إرساء علاقة تكاملية بين الدولة والقطاع الخاص.

● **إصلاح القوانين والتشريعات:** ان اصلاح القوانين تعتبر من أهم المتطلبات لتطوير القطاع الخاص اذ ان اغلب القوانين مازالت تعاني من التعقيدات وعدم ملائمتها للمرحلة الحالية لذا وجب تحديثها ومنها تسهيل إجراءات التسجيل وجعلها الكترونياً وتطوير النظام القضائي التجاري وتطوير قوانين العمل والضمان الاجتماعي وتعديل قوانين التأمين لتكون ملائمة للمرحلة الحالية.

● **مكافحة الفساد والابتزاز:** وذلك بتطوير انظمة الرقابة المالية وتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة.

- **الإصلاح المالي والمصرفي:** يمثل الإصلاح المالي شرطاً مهماً لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز دور البنوك وتحديث سياساتها للمشاركة في تنظيم المشاريع وتسهيل توفير القروض بفائدة متدنية وكذلك تبسيط النظام الضريبي وتقليل التعقيدات الإدارية مع منح حوافز ضريبية. وهنا اقترح ان تكون البنوك كافة تابعة للدولة كما سنرى لاحقاً في التجربة الصينية.

التجربة الصينية في إنعاش وتطوير القطاع الخاص

تطوير القطاع الخاص في الصين كان عملية تدريجية ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية التي بدأت أواخر سبعينيات القرن العشرين حيث بدأت الصين بالانتقال من الاقتصاد الموجه بالكامل الى ما سمي بـ(اقتصاد السوق الاشتراكي) وبدأت بإنشاء مناطق اقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا والخبرات الادارية، وخفضت الدولة من احتكار الشركات الحكومية للعديد من النشاطات مما أتاح للقطاع الخاص دخول قطاعات جديدة كما أدخلت تعديلات دستورية وتم تحديث القوانين التجارية لتكون ملائمة لنشاط القطاع الخاص وتعزيز مكانته.

لقد طورت الصين نموذجاً اقتصادياً مختلطاً تساهم فيه كل الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة في النمو الاقتصادي. وما تزال الدولة تلعب دوراً رئيسياً في التخطيط الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات والسيطرة على القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمصارف والاتصالات.

النتائج

- أصبح القطاع الخاص مسؤولاً عن جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي الصيني وبلغت نسبة مساهمته 60%. وأصبح القطاع الخاص يساهم بأكثر من 50% من التجارة الخارجية ووصلت نسبة مساهمته في الصادرات الى ما يقارب 90%.
- وفر معظم فرص العمل الجديدة في المدن وبلغت مساهمته في توفير فرص العمل الى أكثر من 80%.
- ساهم بشكل رئيسي في الابتكار و الصادرات والنمو الاقتصادي محققاً الكثير من الإنجازات التكنولوجية.
- ينظر الى القطاع الخاص أنه أحد الأعمدة الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية.

لذلك، يمكن القول إن نجاح القطاع الخاص في الصين لم ينتج عن الخصخصة الشاملة، بل عن مزيج من آليات السوق وتوجيه الدولة، حيث شجعت الحكومة المبادرة الخاصة مع الحفاظ على دور قوي للدولة في الاقتصاد. كما اثبتت التجربة الصينية ان الجمع بين التنسيق الاستراتيجي الذي تقوده الدولة وديناميكية القطاع الخاص حيث وفرت الدولة الاستقرار المؤسسي والأطر التنظيمية والتخطيط الاستراتيجي والبنية التحتية في حين ساهم القطاع الخاص بالاستثمارات والخبرات الادارية و الكفاءات التشغيلية مع التأكيد في الوقت ذاته على أهمية المنافسة والشفافية وتهيئة ظروف العمل.

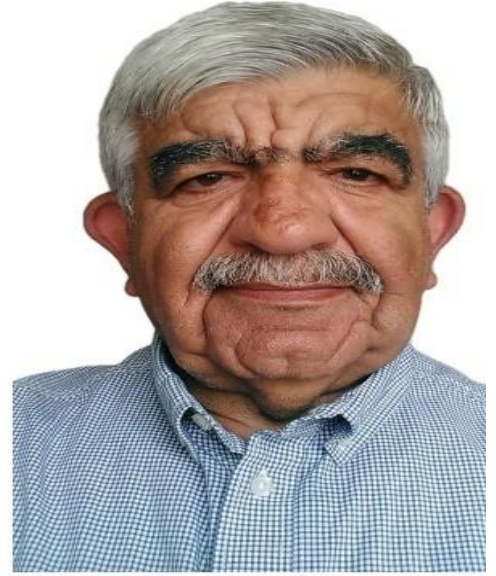
الخاتمة

يتضح مما تقدم ان القطاع الخاص يمثل احد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق ذلك يتطلب تهيئة بيئة سياسية واقتصادية ومؤسسية قادرة على نموه. وهنا تبرز أهمية الإصلاح السياسي والاقتصادي بوصفه ضرورياً لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص على أسس متينة وواضحة كما تم ذكره اعلاه، وكذلك يتطلب من الدولة ان تؤدي دوراً فعالاً في الأخذ بيد القطاع الخاص لا من خلال الحلول محله بل إقامة علاقات تكاملية بين الطرفين. وقد لاحظنا ذلك من خلال التجربة الصينية. واخيرا فان نجاح التنمية الاقتصادية في العراق يرتبط بقدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجادة وتحويل القطاع الخاص الى شريك استراتيجي في عملية التنمية.

المصادر

- منشورات البنك الدولي-سبتمبر 2026
- ابراهيم خليل العلاف -الجزور التاريخية لنشأة وتطور القطاع الخاص في العراق حتى صدور قرارات التأميم عام 1964-الحوار المتمدن-شباط 2008
- عادل علي-القطاع الخاص الصيني دور مهم في إدارة الحكومة للاقتصاد-الصين اليوم 2023
- Toshikr Kannori& Zhijun Zhoo-Private Sector development in the PRC-Asia Development Bank-Sep 2004
- الكسندر غيرشينكرون - التخلف الاقتصادي في المنظور التاريخي مراجعة البرت فيشلو - ترجمة مصباح كمال -شبكة الاقتصاديين العراقيين تشرين الأول 2026
- نبيل جعفر عبد الرضا- واقع القطاع الخاص في العراق-الحوار المتمدن اذار 2012
- مواقع الكترونية متفرقة

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنتشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600